إشكالية محدودية الموارد الذاتية غير الجبائية للمالية المحلية وسبل تنويعها –دراسة حالة بلدية البليدة–

The problematic of limited non-financial resources of local finance and ways to improve it -Case study: Municipalityof Blida-

La problèmatique des ressources propres non fiscales limitées pour la finance locale et les moyens de les diversifier -Etude de cas: APC de Blida-

عبد الله عابد[1]*، وهيبة بوخدوني[2]

تاريخ الإرسال: 2020/04/17 **تاريخ القبول**: 2020/11/06 **تاريخ النشر**: 2021/12/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير أسباب ضعف الموارد الذاتية للجماعات المحلية وبالأخص غير الجبائية منها، وسبل تنويعها. وقد أجريت الدراسة على موارد بلدية البليدة للسنوات من 2010 إلى 2018، مع العلم أن الحكومة توجهت نحو إعادة تثمين أملاك الجماعات المحلية سنة 2016، والتي جاءت كنتيجة لانهيار أسعار النفط. حيث قمنا بتحليل ومقارنة بين مختلف الإيرادات الذاتية الجبائية وغير الجبائية من سنة لأخرى، وخلصنا في النهاية إلى أنه ورغم الشروع في إعادة تثمين أملاك البلدية، بقيت الجباية المحلية تمثل المورد الأساسي لميزانية البلدية بنسبة 97%، ويعود السبب إلى ضعف استغلال الأملاك المنتجة للبلدية، إما من خلال التسعير الرمزي لممتلكاتها كالمحلات التجارية والسكنات، أو بعدم استغلالها، إذ سجلنا توقف نشاط العديد من الممتلكات كمحطة التسميد، المذبح البلدي.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية؛ أملاك الجماعات المحلية؛ تثمين أملاك الجماعات المحلية.

Abstract :

This study aims to explain the weakness reasons of the local communities own resources, especially the non-fiscal ones, and the means for their diversification. The study was conducted on the resources of the municipality of Blida for the years 2010 to 2018, Knowing that the government's decided to revalue municipal properties in 2016, as a consequence of the petroleum prices fall. This study carried out an analysis and a comparison between the different local incomes (fiscal and non-fiscal) related to the mentioned years, and finally concluded that, despite revaluation of the municipality properties, local taxation remained the main resource of the local budget by 97%. This was because of the weak exploitation of the productive municipal properties, either due to the low pricing of the assets, such as business premises and apartments, or as a result of not using them; to be mentioned the several shutdowns of exploitation activities, such as the fertilization station and the municipal slaughterhouse.

Keywords: Local communities; Municipal properties; Revaluation of the municipality properties.

Résumé :

Cette étude vise à expliquer les raisons de la faiblesse des resources propres des collectivités

*المؤلف المراسل : عبد الله عابد

[1]Abdallah Abed, Blida 2 university, abbreviation laboratory name:DEHALG, Algeria, e-mail: a.abed@univ-blida2.dz
[2]WahibaBoukhdouni, Blida 2 university, abbreviation laboratory name:DEHALG,Algeria, e-mail: hibabfk@yahoo.fr

locales, notamment non fiscaux, et les moyens de les diversifier. L'étude a étémenéesur les ressources de la commune de Blida pour les années2010 à 2018,Sachantque le gouvernement a décidé de réévaluer les propriétésdes collectivités locales en 2016, résultant de l'effondrement des prix du pétrole. Nous avonsanalysé et comparé les recettesfiscales et non fiscalesd'uneannée à l'autre, et nous avonsfinalementconcluquemalgré la réévaluation des biens de la commune, la fiscalité locale restait la principaleressource du budget locale de 97%, et la raison était due à la faible exploitation des biensproductifs de la commune, soitpar la tarificationsymbolique de sesproprietiestellesque les locauxd'activités et lesappartements ; ouen ne les utilisant pas, car nous avonsenregistré la suspension de l'activité de nombreusesproprietiestellesque la station de fertilisation, l'abattoir municipal.
Mots clés :Les collectivités locales; Les propriétés des collectivités locales; La réévaluation des biens de la commune.

مقدمة

منذ صيف 2014 شهدت الجزائر تراجعاً كبيراً في سعر برميل النفط الذي سجل سقوطاً حراً من 110 دولار في بداية السنة إلى 50 دولار في جانفي 2015، انعكس ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، وتعالت الأصوات المطالبة بترشيد الإنفاق العام من جهة، والبحث عن حلول جدية ومستعجلة للخروج من التبعية لبرميل النفط من جهةأخرى. على المستوى المحلي قررت الحكومة تخليها عن دعمالجماعات المحلية حيث أصدرت سنة 2016 تعليماتها لرؤساء البلديات بإعادة تثمين الأملاك المحلية واستغلالها بالشكل اللازم لتنويع مداخيلها وتحقيق الاستقلالية المالية.

في ظل ما سبق يبدو جلياً أن الجماعات المحلية تعيش معضلة متعددة الجوانب، أولها أنها دأبت منذ الاستقلال على الاعتماد على إعانات الدولة في تغطية عجزها المالي، وثانيها الصعوبات المالية التي خلفتها أزمة تدهور سعر البترول، وثالثها التحديات التي تواجه إعادة تثمين الأملاك المحلية والأدوات المتاحة والممكنة لاستغلالها من أجل خلق الثروة. من هنا ارتأينا طرح التساؤل الآتي:

ما هي أسباب محدودية الموارد الذاتية غير الجبائية للمالية المحلية؟

رغبة منا في الإحاطة بجوانب إشكالية البحث، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو الدور الذي تلعبه الموارد الذاتية غير الجبائية في تدعيم المالية المحلية؟

– ما هي أسباب محدودية الموارد الذاتية غير الجبائية للمالية المحلية؟

– ما هي سبل تنويع المواردالذاتية غير الجبائية للمالية المحلية؟

محاولة منا للإجابة على التساؤلات المطروحة افترضنا ما يلي:

– إن الموارد الذاتية غير الجبائية للمالية المحلية وبالرغم من التوجه نحو تطويرها منذ سنة 2016 إلا أن دورها يبقى هامشيا في تدعيم المالية المحلية بالمقارنة مع الموارد الجبائية.

– تعود محدودية الموارد الذاتية غير الجبائية للمالية المحلية بشكل أساسي لضعف استغلال الجماعات المحلية لأملاكها.

– إن تنويع المواردالذاتية غير الجبائية للمالية المحليةيتطلب إعادة تثمينها واستغلالها باستحداث آليات جديدة كمراجعة قيمة الأملاك المحلية وتحيينها، وإدارتها بأساليب أكثر نجاعة إما بالاستغلال المباشر أو بالتفويض بمختلف أشكاله.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

– تسليط الضوء على أهمية الإيرادات الذاتية غير الجبائية للجماعات المحلية وضرورة تفعيلها لتحقيق الاستقلالية المالية.

– تحديد أسباب ضعف الموارد الذاتية خصوصا غير الجبائية منها.

– اقتراح جملة من الإجراءات لتفعيل هذا النوع من الإيرادات.

منهج الدراسة: بالنظر لطبيعة الموضوع محل البحث قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على وصف الظاهرة ثم تحليلها للكشف عن جوانب الغموض فيها وتفسيرها وإيجاد حلول لها. وقد اعتمدنا في الدراسة الميدانية على البيانات الثانوية التي تحصلنا عليها من بلدية البليدة وقمنا بتحليلها والخروج بالنتائج والتوصيات.

1–المالية المحلية

يقع على عاتق الجماعات المحلية الوفاء بالعديد من الالتزامات تجاه المواطن ما يجعلها تتحمل الكثير من الأعباء التي يجب عليها تغطيتها لذلك فهي في سعي مستمر للتوفيق بين أعبائها المتنوعة والمتزايدة وإيراداتها التي تتميز بالمحدودية.

1–1تعريف المالية المحلية

يقصد بالمالية المحلية مجموعة القواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي تخص الهيئات العامة المحلية، إن واجب تلك الهيئات أن تعمل على إشباع الحاجات الجماعية المحلية التي يحتاجها المواطنون المقيمون في دائرة اختصاصها، ولكي تتمكن من أداء واجباتها لابد لها من إنفاق المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروعات للحصول على خدمات الموظفين في مختلف التخصصات، وإذا كانت المالية المحلية نوعا من فروع المالية العامة، نظرا لأنها تضمن القواعد المنظمة للإيرادات والنفقات المتعلقة ببعض أشخاص القانون العام وهي الهيئات المحلية، إلا أنها تتميز بخصائص تختلف عن مالية الدولة، ومنها:

– أنها أقل مرونة من موارد الحكومة المركزية.

– أن الموارد المالية المحلية هي التي تحكم الإنفاق المحلي.

– أن الموارد المالية تعجز منفردة عن تحقيق التوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

– خضوع الموارد المحلية لرقابة السلطة المركزية.

– أنها ذات طابع محلي بحت. (عباس الخفاجي و الهيتي، 2009، صفحة 294)

1-2أهمية المالية المحلية

إن نظام الحكم المحلي يعكس إرادة الدولة في تحقيق التنمية المحلية وتجسيد إرادة المواطن وإشراكه فيها، وذلك لا يمكن أن يبلغ منتهاه إذا غاب التمويل اللازم للجماعات المحلية، وتبرز أهمية المالية المحلية فيما يلي:

– إن الهيئات المحلية ومن خلال ماليتها المحلية تحاول جلب السلع والخدمات وتوفيرها للمواطنين سواء السلع التي يجلبها الخواص والتي تخضع لقانون العرض والطلب أو لسلع القطاع العام الموجهة خصيصاً للطبقة الأكثر حرمانا في المجتمع، وبالتالي تكمن أهمية مالية الجماعات المحلية في رصد مبالغ نقدية لجلب السلع وبالتالي المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للطبقات المحرومة.

– تتجلى أهمية المالية المحلية كونها تخص مواطني منطقة معينة أو حيزا جغرافيا معينا وبالتالي يقوم مواطنو تلك المناطق بإنجاح المشاريع الموجودة لديهم خصوصا وأنهم يدركون المنافع المحققة من تلك المشاريع الموجودة لديهم وستعود عليهم بالنفع لهم وليس لغيرهم مما يحفزهم على العمل أكثر لزيادة دخولهم.

– وتكمن أهمية المالية المحلية كونها تحقق التعاون المطلوب بين أفراد المجتمع من خلال الهبات أو الإعانات التي تقدم من طرف الأفراد لدعم الجماعات المحلية في إنجاز المشاريع الخيرية، والتي تعود بالنفع العام على المواطنين كبناء العيادات أو المستوصفات أو مراكز لإيواء الأطفال المعاقين وبناء المساجد وغيرها مما يولد لدى المجتمع روح التعاون والتضامن.(مرغاد، 2001، صفحة 09)

2-الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية

إن المشرع عندما أقر للجماعات المحلية الذمة المالية المستقلة ضمن لها في المقابل موارد تمويل متنوعة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة. سوف نتطرق إلى هذه الموارد فيما يلي.

2-1الجباية المحلية

تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تحصل لصالح الجماعات المحلية إما بصفة كلية أو جزئية، وهي تعتبر المصدر الرئيسي للمالية المحلية.

أ– الضرائب المحصلة لصالح البلديات دون سواها: أفرد المشرع الجزائري للبلدية حصرا مجموعة من الضرائب لتمويل ميزانيتها، نحاول ذكرها فيما يأتي.

أ–1 الرسم العقاري: هو رسم يفرض سنويا على الأملاك المبنية وغير المبنية الموجودة على تراب البلدية مهما كانت وضعيتها القانونية، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، ويحتسب الوعاء الضريبي الخاضع للرسم بناء على مساحة العقار وموقعه.(Ordonnance N 76-101, Edition 2020, Art: 248-261.d)

أ–2 رسم التطهير: الرسم على رفع النفايات المنزلية يتأسس سنويا على المالك أو المنتفع من الأملاك المبنية المتواجدة بالبلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع النفايات.(Boukheddimi, 2012, p.55)

وقد حددت قيمته وفق التعديل الأخير المنصوص عليه في قانون المالية لسنة 2020 كما يلي:

– بين 1.500 دج و2.000 دج على كل محل ذي استخدام سكني؛

– بين 4.000 دج و14.000 على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

– ما بين 10.000 دج و25.000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛

– ما بين 22.000 دجو132.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة سابقا.(Loi N 19-14, 2020, Art: 25)

وتحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.(بن الحاج جلول، 2017، الصفحات 147-148)

أ–3 رسم الإقامة (La taxe de séjour): يؤسس لفائدة البلديات، حيث يمكن للبلدية عن طريق المداولة التصويت على رسم الإقامة الواجب تحصيله لتمويل ميزانيتها، تؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة، ولا يمكن أن تقل عن 50 دينار على الشخص وعلى اليوم الواحد ولا تفوق 60 دينارا ولا تتجاوز 100 دينار على العائلة، غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاث (3) نجوم وأكثر تحدد تعريفة الرسم كما يلي:

– 200 دج للفنادق ذات ثلاث (3) نجوم.

– 400 دج للفنادق ذات أربع (4) نجوم.

– 600 دج للفنادق ذات خمس (5) نجوم.(الأمر رقم: 08-02، 2008، المادة: 26)

أ–4 رسم السكن (La taxed'habitation): هو ضريبة فرضت بموجب قانون المالية لسنة 2003 من أجل تدعيم الإيرادات الضريبية الموجهة لإعادة تأهيل المباني القديمة.(Bouhafs, 2018, p. 125)

وتحدد القيمة السنوية للرسم كما يلي:

– 600 و2400 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكل بلديات ولايات: الجزائر، عنابة، قسنطينة ووهران. ويحصل الرسم من طرف مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز.

– 300 و600 دج على التوالي فيما يتعلق بالمحلات ذات الطابع السكني والمهني بالنسبة لكل بلديات الوطن باستثناء البلديات المذكورة في النقطة السابقة.(Ordonnance N 15-01, 2015, Art: 41)

أ–5 الرسم الصحي على اللحوم: تضمن قانون الضرائب غير المباشرة رسماً يفرض على الحيوانات المذبوحة داخل إقليم البلدية، كما تخضع لنفس الرسم اللحوم المستوردة، ويحدد مبلغ الرسم على وزن اللحم الصافي للحيوانات على أساس نسبة 10 دج للكيلوغرام الواحد من اللحم، ويخصص مبلغ 1.50 دج من هذه التعريفة لصندوق حماية الصحة الحيوانية، أما باقي المبلغ تستفيد منه البلدية التي وقعت في إقليمها الذبيحة، ويخصص مبلغ الرسم بكامله للصندوق المشترك للجماعات المحلية لما يتم تحصيله في مؤسسة للتبريد أو التخزين لا تملكها البلدية التي توجد على ترابها أو عندما يحصل عند الاستيراد.

أ–6 حقوق الاحتفال: يؤسس في المناطق التي تنظم فيها احتفالات الأفراح العائلية مع الموسيقى، يكلف به الأشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة المقررة لهذا الغرض، يدفع بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية وذلك قبل بداية الحفل، وتحدد تعريفته كما يلي:

– من 500 إلى 800 دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل السابعة مساءاً.

– من 1000 إلى 1500 دج إذا امتد الحفل إلى ما بعد السابعة مساءاً.(لحول، 2017، الصفحات 192–193)

أ–7 الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية: يؤسس هذا الرسم لفائدة البلديات على الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات المحلية والحاملة للطابع الإنساني، ويخضع للرسم على الإعلانات والصفائح المهنية الأصناف التالية: الإعلانات على الأوراق العادية، المطبوعة والمخطوطة باليد، الإعلانات المدهونة والمعلقة في مكان عمومي، الإعلانات المضيئة.(حمدي، 2018، صفحة 88)

ب– الضرائب المحصلة جزئياً لصالح الجماعات المحلية: هي الضرائب التي تستفيد منها ميزانية البلدية بالاشتراك مع الولاية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، حيث تتوزع بنسب يحددها القانون، وتتمثل في:

ب–1 الرسم على النشاط المهني: استحدث بموجب قانون المالية لسنة 1996، وحل محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري، يفرض على أي نشاط يمارس على إقليم البلدية، حيث يطبق سواء على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً صناعياً وتجارياً، أو أولئك الذين يزاولون نشاط غير تجاري، يحدد الوعاء الخاضع

للضريبة من خلال المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال والإيرادات المهنية خارج الرسم على القيمة المضافة خلال السنة، وتساوي نسبة الرسم 2% وذلك حسب ما جاء في المادة: 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، ويتم توزيع مداخيله كما يلي:

الجدول رقم –01–: يوضح نسب توزيع مداخيل الرسم على النشاط المهني

	حصة البلدية	حصة الولاية	حصة صندوق الضمان والتضامن	نسبة الرسم
الرسم على النشاط المهني	%1.32	%0.58	%0.10	%2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المشابهة لسنة 2020 المادة: 222

ب–2 الرسم على القيمة المضافة: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1991 وهو يعتبر ضريبة عامة على الاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي.(قانون رقم: 90-36، 1990، المادة: 65)

شهد عدة تعديلات في معدلاته آخرها كان بموجب قانون المالية لسنة 2017 حيث أصبح المعدل المخفض 9% والمعدل العادي 19%. توزع حصيلة الرسم كما يلي:(قانون رقم: 16-14، 2016، المادة: 37)

– بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل: 75% لفائدة ميزانية الدولة، 10% لفائدة ميزانية البلدية و15%لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

– أما بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد: 85%لفائدة ميزانية الدولة و15%لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ب–3 الضريبة الجزافية الوحيدة: استحدثت بموجب قانون المالية لسنة 2007، وهي تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. ويخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين:

– تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين دينار، والحرفيون التقليديون الممارسون لنشاط حرفي فني.

– يؤدون الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 3 ملايين دينار.(قانون رقم: 06-24، 2006، المادة: 02)

ويوزع ناتج الضريبة حسب قانون المالية لسنة 2015 كما يلي: ميزانية الدولة 49%، البلدية 40,25%، الولاية 5%، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية 5%، غرفة التجارة والصناعة0,5%،غرفة الصناعة التقليدية والمهن 0,24%، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0,01%.(Loi N 14-10, 2015, Art: 13)

ب–4 الضريبة على الأملاك: بالرجوع إلى قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019 لا سيما المواد: 274–281 مكرر 8 يمكن تعريفها بأنها ضريبة تخص الأشخاص الطبيعيين، الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارجها، وكذلك الذين ليس لهم مقر جبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة داخلها، ويتم احتسابها كنسبة تصاعدية كلما زادت القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة لهذه الضريبة ابتداء من قيمة: 100.000.000دج.

ويوزع حاصل الضريبة على الأملاك حسب قانون المالية لسنة 2020 المادة 26 الفقرة الأخيرة، كما يلي:70%إلى ميزانية الدولة، و30%إلى ميزانية البلدية.(قانون رقم: 19–14، 2019، المادة: 26)

3–2 الموارد الذاتية غير الجبائية

تتأتى من استغلال الجماعات المحلية لمختلف ممتلكاتها إما بشكل مباشر أو من خلال الغير إما شراكة أو كراء أو أشكال أخرى، وتنقسم إلى:

أ–موارد الاستغلال: هذا النوع من الموارد يعتبر ضعيفاً لكن قد لا يبقى كذلك دائما، في الواقع هو يعتبر أفضل من القروض التي تبقى آثارها مستقبلية ومن الجباية التي تثقل كاهل الأفراد والمؤسسات، أفضل من إعانات الدولة القليلة والتي تستنزف الخزينة العامة.(Muzellec, 2009, p. 208)

وتتشكل إيرادات الاستغلال المالي من نواتج بيع سلع أو عرض خدمات توفرها البلدية، وتتميز هذه الإيرادات بالتنوع وترتبط بمدى ديناميكية البلدية، وهي تتمثل في: عوائد الوزن والكيل والقياس وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية مثل ختم اللحوم أو حفظها، التخزين العمومي، عوائد المتاحف العمومية والحظائر العمومية.(حمدي، 2018، الصفحات 85–87)

ب–حاصل الأملاك: تتمتع الجماعات المحلية بأملاك عمومية وأملاك خاصة، ويتعين على المجالس المحلية المنتخبة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تثمين الأملاك المنتجة للمداخيل وجعلها أكثر مردودية.(قانون رقم: 11–10، 2011، المواد: 163–157)

تنتج إيرادات الأملاك من خلال استخدام الآخرين لأملاك الجماعات المحلية، ونلخصها فيما يلي:

– تأجير العقارات والأملاك المنقولة: ويتمثل في كراء المحلات ذات الاستعمال السكني، المحلات ذات الاستعمال التجاري، المذابح، مواقف السيارات، حقوق المكان داخل الأسواق، مداخيل المخيمات الصيفية، حقوق الحفلات، الحجز العمومي، كراء الأسواق، مداخيل بيع المنتوجات البلدية. كما يمكن للبلدية تأجير أملاكها المنقولة مثل: العتاد كالشاحنات والحافلات، المعدات الكبيرة كتجهيزات الأشغال العمومية.(قديد و بوقناديل، 2018، صفحة 339)

– حقوق الوقوف أو استعمال الطرق: تؤسس في حالة شغل الطريق العمومي لمدة محدودة بعد الحصول على رخصة في شكل قرار من السلطة الإدارية المكلفة بالمحافظة على الأملاك الوطنية العمومية، وتكون مقابل أتاوة يدفعها المستفيد.(قانون رقم: 08-14، 2008، المادة: 18)

– حق شغل الأماكن والساحات العمومية: وهي حقوق تؤسس نتيجة استغلال الساحات والأماكن العمومية لإقامة أسواق أسبوعية، تجمعات اقتصادية، مهرجانات سياسية، ندوات فنية ورياضية ...، يؤسس الرسم بمداولة مصادق عليها من طرف الوصاية يحدد من خلالها قيمة الرسم عن المكان المراد إيجاره بالتحديد في اليوم أو في الشهر أو في السنة.

– امتياز المقابر: يمثل تنازل البلدية عن قطع أرض داخل المقبرة إلى من يريدون امتلاك مكان معين لتأسيس مدافن خاصة لدفن موتاهم، ويكون ذلك مقابل حقوق يدفعها المستفيدون من هذا الامتياز.

ج– الناتج المالي: يمثل المداخيل الناتجة عن مردود الأسهم، حيث يمكن للبلدية أن تمتلك أسهما في المؤسسات العمومية أو الخاصة من أجل تحسين مواردها، إضافة إلى حصتها من الأرباح التي تحققها مرافقها ذات الطابع الصناعي والتجاري. (قديد و بوقناديل، 2018، صفحة 339)

3– النتائج ومناقشتها

تناولنا في الإطار النظري للدراسة أهم الموارد الذاتية المكونة لمالية الجماعات المحلية، وسوف نتطرق في الجانب الميداني إلى واقع هذا النوع من الموارد في بلدية البليدة للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2018، حيث نقوم بعرض النتائج وتحليلها والمقارنة بينها باستخدام الأدوات الإحصائية ثم استخلاص النتائج التي نبني عليها مقترحات وتوصيات الدراسة.

3–1 أنواع إيرادات بلدية البليدة

تتلخص أهم موارد مالية بلدية البليدة في الجباية المحلية كمورد رئيسي، ومنتوجات الاستغلال ونواتج الأملاك العمومية، نوضحها فيما يأتي.

وللإشارة فإننا لم نتطرق للإيرادات غير الذاتية أو التي تعرف بالخارجية كالإعانات والمنح المقدمة من طرف الدولة على سبيل المثال: الإعانات الموجهة للتكفل بصيانة وحراسة المدارس الابتدائية، أو تلك التي يمكن أن تحصل عليها البلدية من صندوق الضمان والتضامن، وذلك لأنها غير معنية بالدراسة.

أ– الجباية المحلية: هي مختلف الضرائب والرسوم التي تحصل لصالح بلدية البليدة كلياً أو جزئياً بشكل مباشر أو غير مباشر. سوف نقوم بعرض نتائج تحصيلها للسنوات المعنية بالدراسة فيما يلي.

الجدول رقم –02–: يوضح نمو الموارد الجبائية لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018

(الوحدة: دج)

السنوات	الضرائب والرسوم المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الإيرادات الجبائية	نسبة النمو مقارنة بالسنة السابقة	مساهمة TAP في مجموع الإيرادات
2010	826.746.390,99	96.942.275,49	923.688.666,50	–	77,87 %
2011	859.675.369,51	88.582.349,25	948.257.718,76	+ 02,65 %	78,93 %
2012	953.255.357,65	93.831.770,35	1.047.087.128,00	+ 10,42 %	79,28 %
2013	1.240.870.929,62	112.569.880,42	1.353.440.810,04	+ 29,25 %	81,27 %
2014	1.143.507.739,84	113.162.387,12	1.256.670.126,96	- 07,17 %	82,99 %
2015	1.328.363.037,72	141.014.051,97	1.469.377.089,69	+ 16,92 %	79,87 %
2016	1.160.500.071,29	129.613.315,85	1.290.113.387,14	- 12,19 %	69,73 %
2017	1.252.975.116,73	136.646.403,76	1.389.621.520,49	+ 07,71 %	70,06 %
2018	1.523.627.552,51	138.039.434,36	1.661.666.986,87	+ 19,57 %	74,09 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة للسنوات ما بين: 2010-2018

نلاحظ من خلال الجدول تطور بشكل عام في حصيلة الإيرادات الجبائية سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، فقد شهدت جباية البلدية نموا ملحوظا ما بين سنة 2010 إلى 2013، في حين سجلت سنة 2014 تراجع مفاجئ بنسبة (% 07,17-) وهذا بسبب تراجع حصيلة الرسم على النشاط المهني بشكل أساسي وبعض الرسوم المباشرة الأخرى. سنة2016هي الأخرى شهدت تراجع في إيراداتها الجبائية والتي تعود بشكل أساسي إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي انعكست على النسيج الاقتصادي بالبلدية ما جعل إيرادات الرسم على النشاط المهني تسجل انخفاضا. وخلال سنتي 2017-2018 نلاحظ تطور هام في الإيرادات الجبائية وهي مرتبطة أيضا بنمو حصيلة الرسم على النشاط المهني، مع انتعاش بعض الضرائب التي تم إعادة تثمينها مثل: رسم التطهير الذي أعيد تفعيله بالنسبة للبلدية منذ سنة 2016، إضافة إلى رسم الإقامة الذي شرعت البلدية في تحصيله سنة 2017.

مما سبق وبالرجوع إلى الجدول السابق، نستنتج أن الرسم على النشاط المهني (TAP) هو المصدر الرئيسي للجباية المحلية، وهو يعرف تطورا مستمرا حيث بلغ سنة 2018 نموا يقدر ب: (% 71,16+) مقارنة بسنة 2010.*

ب– مصادر التمويل الذاتي غير الجبائية: تتمثل في توظيف البلدية لإمكانياتها ومواردها الخاصة واستغلالها لأملاكها بأشكال مختلفة كبيع السلع والخدمات أو التأجير...، سوف نعرض مكونات هذا الصنف من الإيرادات ثم نحلل تطور حصيلته من سنة: 2010 إلى 2018 وفي الأخير نقارن بين أصنافه.

*للاطلاع على تفاصيل الإيرادات الجبائية لبلدية البليدة ارجع للملحق رقم 1.

ب–1 عرض الموارد الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة ما بين سنتي: 2010–2018

تتمثل الموارد الذاتية غير الجبائية في مختلف أملاك بلدية البليدة والتي يتوجب عليها استغلالها من أجل تمويل خزينتها، وهي تنقسم إلى نواتج الاستغلال متمثلة في مختلف الأنشطة التي تقوم بها البلدية من أجل استغلال أملاكها كتقديم سلع أو خدمات للمجتمع مقابل ثمن، والقسم الثاني يضم أملاك البلدية التي يستفيد منها الغير لفترة زمنية معينة بمقابل مثل كراء السكنات والمحلات.

الجدول رقم –03–: يوضح الموارد الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018

طبيعة الإيرادات	2016-2010		2017		2018		الملاحظات
	العدد	سعر الوحدة	العدد	سعر الوحدة	العدد	سعر الوحدة	
منتوجات الاستغلال							
محطة التسميد	1	–	1	–	1	–	ن.متوقف
روضة الأطفال	1	–	1	–	1	–	ن.متوقف
مراكز الخياطة	1	150	1	150	1	150	
إتاوات المذبح وملحقاته	–	–	–	–	–	–	ن.متوقف
الأملاك العمومية							
سوق عبان رمضان	97	250دج/م^2	97	375دج/م^2	97	375دج/م^2	
سوق يعقوب التركي	140	200دج/م^2	139	300دج/م^2	139	300دج/م^2	
قاعات السنيما (للتأجير)	2	–	2	–	2	–	ن.متوقف
السكنات	**207**		**207**		**207**		
24 مسكن بلدي حي الموز	24	1.995,9	24	1.995,9	24	1.995,9	
مساكن مختلفة من الصنف الأول	17	642,22	17	642,22	17	642,22	
مساكن مختلفة من الصنف الثاني	166	258,48	166	258,48	166	258,48	
المحلات	**119**		**119**		**119**		
محلات تجارية مختلفة	27	2627,49	27	3763,14	27	3763,14	
محلات مهنية	92	963,75	92	963,75	92	963,75	
رسوم على الطرق والأماكن والتوقف							
التوقف (الطاكسي)		150		225		225	
حضائر وقوف السيارات		–		–		–	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة للسنوات ما بين: 2010–2018

إن الواقع يعكس عدة صعوبات في تسيير البلدية لأملاكها، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال وجود عدة أنشطة متوقفة مثل:

– روضة الأطفال التي يعود سبب توقفها إلى عدم قدرة البلدية على تحقيق متطلبات دفتر الشروط الخاص بها مثل توظيف متخصصين في علم النفس التربوي، إضافة إلى العديد من الشروط الأخرى التنظيمية والمادية.

– المذبح البلدي بدوره يحتاج لأشغال تهيئة وشروط قانونية وتنظيمية تعرقل استئناف نشاطه.

– قاعتي سينما متوقفتين عن النشاط لعدة سنوات بسبب نزاع حول الملكية مع مواطنين.

نلاحظ أيضا أن البلدية قامت بإعادة تثمين المحلات والسكنات بناء على تعليمة وزارة الداخلية الصادرة سنة 2016، وقد دخلت التسعيرات الجديدة حيز التنفيذ سنة 2017 إلا أنها تبدو زيادات طفيفة جدا ولا يمكنها أن تعكس أسعار السوق، وهذا أيضا له أسبابه:

– أسعار الكراء لم تحين لعقود من الزمن، وفي كثير من الأحيان لا يتم تحصيلها حتى أصبح المستفيدون يعتبرونها أملاكهم، وبالتالي فإن تحديث الأسعار بما يتوافق مع القيمة الحقيقية للعقار يتطلب جهدا ووقتا، إذ يجب أن يتم تدريجيا.

– وضعية العقارات تحتاج إلى ترميم وصيانة للرفع من قيمتها.

– غياب الدعم والحماية القانونية للأعوان المكلفين بمهام التحصيل.

– ضعف في تطبيق القوانين وعدم مراقبة وإلزام الجهات ذات الاختصاص بالتثمين الحقيقي والتحصيل.

ب–2 عرض نمو الموارد الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة ما بين سنتي: 2010–2018

نوضح فيما يأتي تطور الإيرادات الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة لفترتين زمنيتين، الأولى تمتد من سنة: 2010 حتى: 2016 وتمثل الإيرادات قبل عملية إعادة التثمين، والفترة الثانية من سنة: 2017 إلى 2018 وهي الفترة التي طبقت فيها عملية إعادة التثمين، ونقوم بالمقارنة بينهما.

الشكل رقم –01–: يمثل نمو الموارد الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018

(الوحدة: دج)

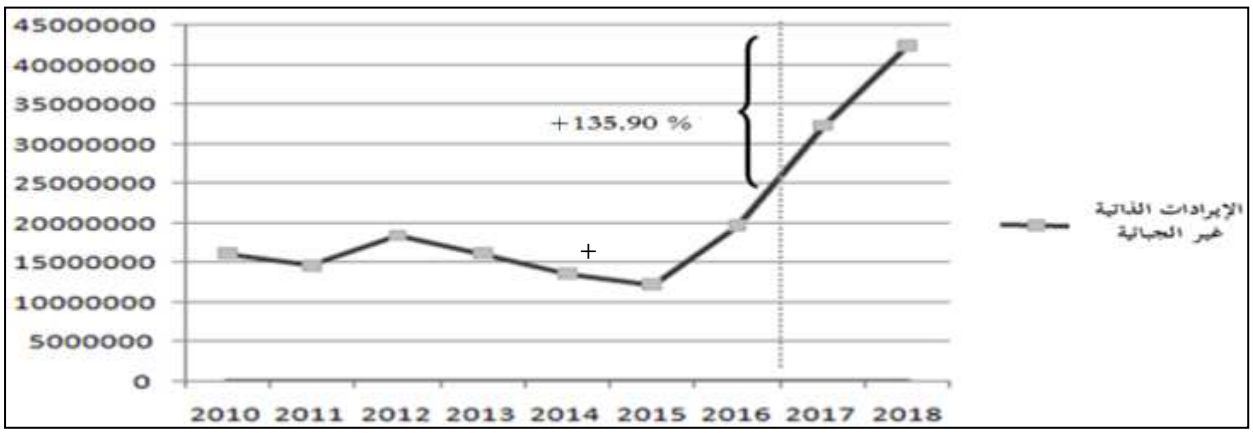

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018

يظهر الشكل رقم **–01–** تذبذبا في الإيرادات الذاتية غير الجبائية من سنة 2010 إلى 2016، وعلى خلاف ذلك فإننا نلاحظ اتجاه واحد بداية من سنة 2016 وحتى 2018 ما يؤكد دور التثمين في تحسين هذه الإيرادات. وعند مقارنتنا لمتوسط الإيرادات الذاتية غير الجبائية للسنوات السابقة لعملية التثمين (من: 2010 إلى: 2016) مع تلك التي طبق فيها التثمين (2017-2018) توصلنا لمعدل نمو بلغ نسبة % 135,90+*، وهي نسبة معتبرة كبداية لعملية تحسين هذا النوع من الإيرادات الذي عرف سباتا طيلة عقود من الزمن. وللوقوف على نتائج أكثر دقة نقوم فيما يلي بمقارنة نمو كل من منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك.

ب–3 مقارنة نمو أنواع الموارد الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة ما بين سنتي: 2010–2018

من أجل تشخيص أكثر دقة لواقع الإيرادات الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة نقوم بمقارنة نمو كل من منتوجات الاستغلال مع نواتج الأملاك خلال السنوات المعنية بالدراسة ونبين انعكاسات إعادة التثمين لكل منها.

الشكل رقم –02–: يبين مقارنة نمو أنواع الموارد الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018

(الوحدة: دج)

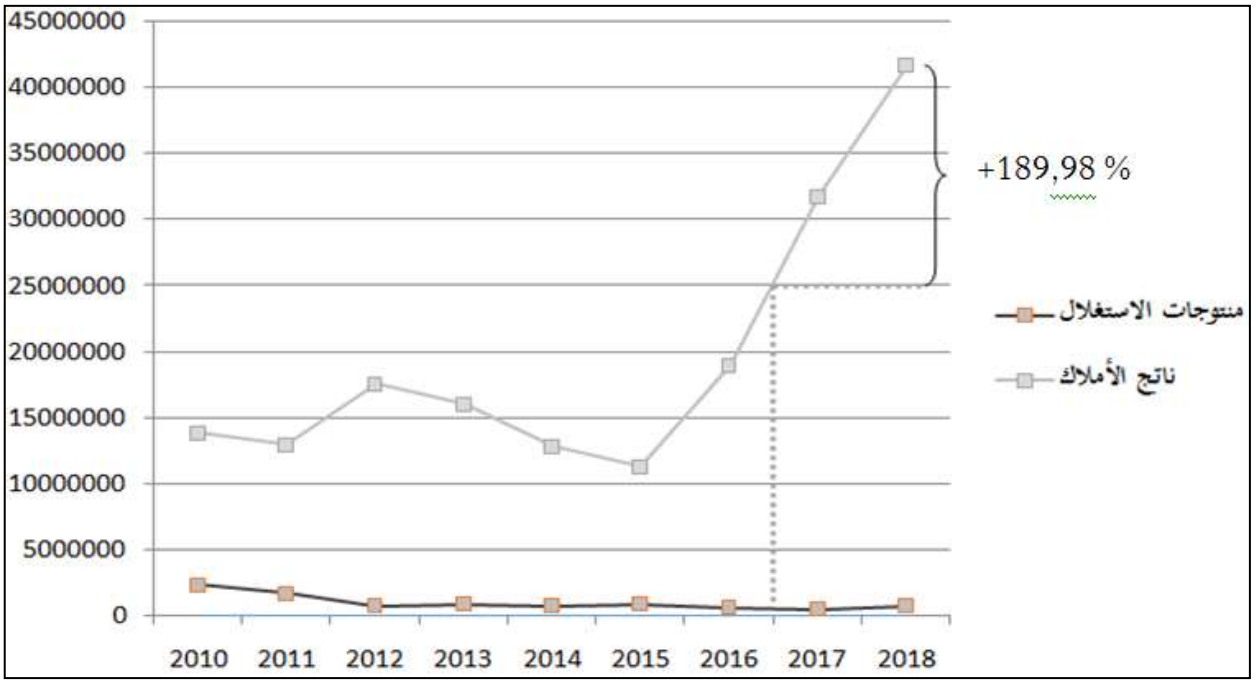

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010-2018

يظهر لنا الشكل السابق تطور في ناتج الأملاك، إذ تبين مقارنة متوسطات حصيلتها لفترتي ما قبل وبعد إعادة التثمين انحرافا إيجابيا يقدر ب: % 189,98+وهذا يعكس دور إعادة التثمين في تحسين هذا النوع من الإيرادات

*للاطلاع على تفاصيل نمو الإيرادات الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة ارجع للملحق رقم 2.

وبالأخص تحيين أسعار الكراء للسكنات والمحلات إضافة إلى تفعيل البلدية لرسوم شغل الطرق والمواقف والساحات العمومية. على عكس منتوجات الاستغلال التي تظهر ضعيفة جدا وفي خط أفقي تقريبا ما عدا بعض الأملاك التي كانت نشطة نسبيا سنتي: 2010-2011، وهي تتعلق بروضة الأطفال ومركز الخياطة الذي كان مردوده أفضل من السنوات اللاحقة.

3-2 مقارنة الإيرادات الجبائية وغير الجبائية لبلدية البليدة ما بين سنتي: 2010-2018

نوضح في الشكل الآتي حجم كل نوع من الإيرادات ومستوى مساهمته في إجمالي إيرادات البلدية.

الشكل رقم -03-: مقارنة الإيرادات الجبائية وغير الجبائية لبلدية البليدة ما بين سنتي: 2010-2018

(الوحدة: دج)

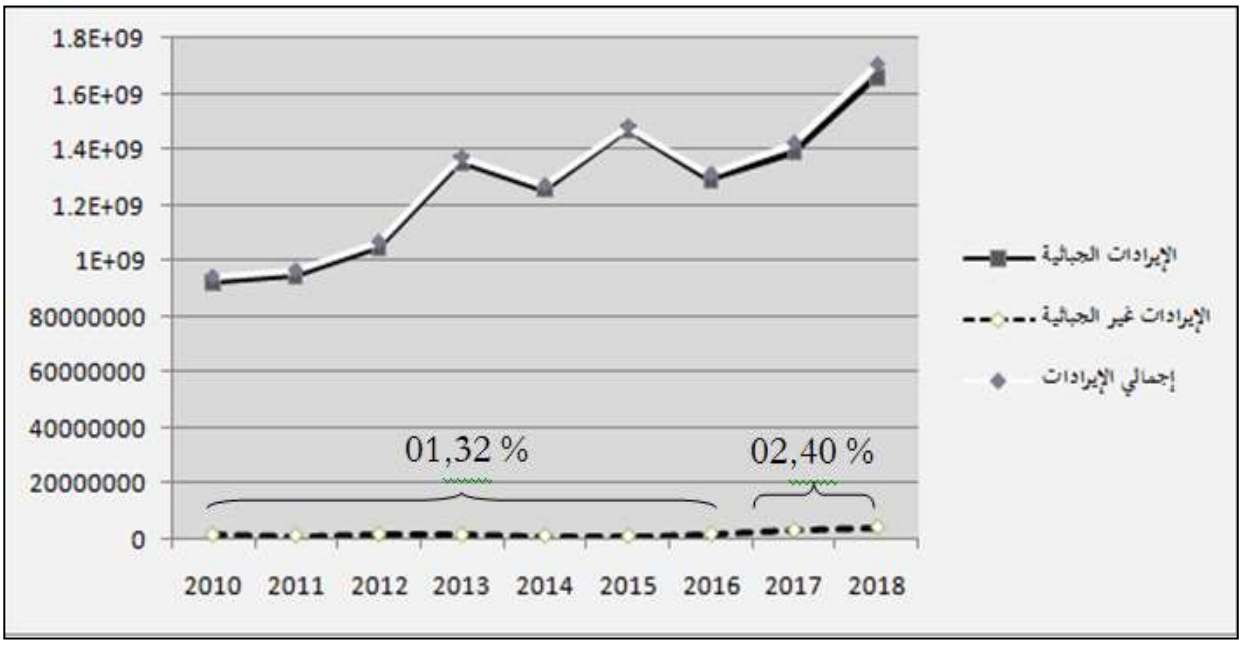

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010-2018

نلاحظ شبه تطابق بين منحنى الموارد الجبائية ومنحنى إجمالي الإيرادات، وهذا يؤكد على أن الجباية هي المورد الرئيسي للمالية المحلية بالرغم من جهود التثمين المبذولة والتي يمكن ملاحظة أثرها في منحنى الإيرادات غير الجبائية -يكاد يبدو منعدما- حيث يظهر ارتفاع في المنحنى من سنة 2017 إلى 2018. وتقدر نسبة مساهمة الإيرادات غير الجبائية في متوسط إجمالي الإيرادات للفترة المعنية بإعادة التثمين ب: 02,40 %مقارنة بفترة ما قبل التثمين أين كانت نسبتها: 01,32 %.*

*للاطلاع على تفاصيل الإيرادات الجبائية وغير الجبائية لبلدية البليدة ما بين سنتي: 2010-2018ارجع للملحق رقم 3.

خاتمة

لعقود من الزمن سعت الجزائر إلى تجسيد نظام الحكم المحلي من خلال اللامركزية الإقليمية وتم تسخير مختلف الموارد المالية والبشرية والتنظيمية، إلا أن واقع التنمية على المستوى المحلي يبدو بطيئاً وبرؤيا مركزية، ولعل من أبرز أسباب ذلك هو عجز الجماعات المحلية في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية.

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محدودية الموارد الذاتية للمالية المحلية وبالأخص غير الجبائية منها، وقد اخترنا دراسة حالة بلدية البليدة حيث قمنا بتحليل مختلف إيراداتها للفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، وتوصلنا إلى:

1– نتائج الدراسة: تمثلت فيما يلي:

– شهدت الموارد الجبائية تطورا من سنة لأخرى وهذا يعكس حيوية في النشاط الصناعي والتجاري بالبلدية، إذ يعتبر الرسم على النشاط المهني هو مصدر التمويل الرئيسي لخزينة البلدية إضافة لبعض الضرائب والرسوم الأخرى، وقد شهدت الموارد الجبائية نموا ملحوظا خلال سنتي 2017و2018 بفعل تطور حصيلة الرسم على النشاط المهني، وكذلك بفضل انتعاش بعض الرسوم التي أعيد تثمينها على غرار رسم التطهير الذي أعيد تفعيله سنة 2016، ورسم الإقامة الذي شرعت البلدية في تحصيلة سنة 2017.

– الموارد الذاتية غير الجبائية شهدت هي الأخرى تطورا بفعل الإجراءات المتخذة بمناسبة توجه الدولة لإعادة تثمينها حيث بلغ معدل نموها في الفترة المعنية بالتثمين: % 135,90+ مقارنة بالفترة السابقة لها. غير أننا لاحظنا أن نواتج أملاك البلدية هي التي حققت هذا النمو، والذي يرجع بالأساس لتحيين تسعيرات السكنات والمحلات إضافة إلى تركيز البلدية على استغلال الساحات العمومية وكذا تحصيل رسوم استغلال الطرق والمواقف. أما بخصوص ناتج الاستغلال فلم نسجل أي تطور بل على العكس من ذلك سجلنا إهمال العديد من الأملاك حتى التي كانت نشطة في سنوات سابقة مثل: روضة الأطفال ومركز الخياطة.

– تأكيدا لما سبق فإننا قمنا بمقارنة بين حصيلة كل من الإيرادات الذاتية الجبائية وغير الجبائية ومساهمة كل منها في إجمالي الإيرادات وذلك قبل وبعد عملية إعادة التثمين، وكانت النتيجة أن الإيرادات الجبائية في الحالتين هي المهيمنة على تمويل خزينة البلدية. وتبقى الإيرادات الذاتية غير الجبائية هامشية رغم الجهود المبذولة والتي حسنت من نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات، حيث أصبحت تقدر ب: % 02,40مقارنة بفترة ما قبل التثمين حيث كانت: % 01,32.

– تعاني الجماعات المحلية من عدة مشكلات فيما يتعلق بتسيير وإدارة ماليتها، وقد وقفنا على بعض من هذه المشكلات على سبيل المثال:

- وجود عدة عراقيل إدارية تمنع مسؤولي البلدية من تثمين أملاكها كتماطل السلطات العمومية في التعامل مع المتهربين من دفع مستحقاتهم المتعلقة بالكراء مثلا.
- وكذلك صيانة وتصليح الأملاك من ميزانية البلدية يواجه بتعقيدات من طرف الوصاية.
- خضوع الجباية المحلية كليا للسلطة المركزية، فلا تملك الجماعات المحلية الحق في استحداث أو تسعير أو إدارة الضرائب والرسوم التي تخصها.
- هناك بعض الرسوم التي يتم تحصيلها من طرف جهات خارجية ونذكر على سبيل المثال: رسم التطهير الذي تحصله مصالح الضرائب بالبليدة، لم تستلم البلدية إيراداته لعدة سنوات إلى غاية سنة 2016.

2- نتائج اختبار فرضيات الدراسة: من خلال ما سبق يمكننا تأكيد ما يلي:

- الفرضية الأولى: إن الموارد الذاتية غير الجبائية للجماعات المحلية رغم النمو الذي حققته إلا أن مساهمتها في تطوير المالية المحلية يبقى ضعيفا فهي في أحسن أحوالها لم تتجاوز: 02,40 % من إجمالي الإيرادات،ما يجعلنا نؤكد فرضيتنا.

- الفرضية الثانية: بالنظر للنتائج الضعيفة التي تسجلها الموارد الذاتية غير الجبائية، وبالنظر أيضا للموارد المعطلة كمحطة التسميد، روضة الأطفال، المذبح البلدي، قاعات السينما، إضافة إلى الأسعار الرمزية لكراء السكنات والمحلات، فإنه يمكننا تأكيد أن محدودية الموارد الذاتية للمالية المحلية تعود بشكل أساسي لضعف استغلال الجماعات المحلية لأملاكها.

- الفرضية الثالثة: بعد تشخيصنا لواقع الموارد الذاتية غير الجبائية والتي تعكس ضعفا في استغلال أملاك الجماعات المحلية، فإنه يتوجب إعادة تثمينها واستغلالها باستحداث آليات جديدة كمراجعة قيمة الأملاك المحلية وتحيينها، وإدارتها بأساليب أكثر نجاعة إما بالاستغلال المباشر أو بالتفويض بمختلف أشكاله، إضافة إلى ضرورة مراجعة القوانين والتنظيمات التي تحكم المالية المحلية فهي في غالبيتها تعود لحقبة ما بعد الاستقلال والمرحلة الاشتراكية.

3- الاقتراحات والتوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها نطرح جملة من الاقتراحات:

- نظرا للعوائد المتوقعة من الموارد الجبائية والتي تعتبر عصب المالية المحلية، يقع على عاتق البلدية التنسيق والتعاون مع المصالح المعنية (مثل مصالح أملاك الدولة) من أجل ضبط التقديرات الخاصة بمختلف الإيرادات، وبعدها الالتزام بتحصيلها.

- ضرورة التوجه الجدي نحو إحصاء مختلف الأملاك التابعة للبلدية، والسعي إلى تسوية وضعية أملاك البلدية التي تعتبر محل نزاع أو التي تم استغلالها من طرف أشخاص (طبيعيين أو معنويين) لعقود من الزمن.

– رغم تحيين أسعار الكراء الخاصة بالسكنات والمحلات وغيرها من أملاك البلدية، إلا أنها تبقى بعيدة عن الأسعار الحقيقية، ما يجعل من الضروري إعادة مراجعة التسعير بناء على خبرات محاسبية متخصصة تأخذ بالاعتبار معايير السوق كوضعية العقار وموقعه ومساحته وغيرها، ثم بعد ذلك تضع البلدية رزنامة زمنية لتطبيق هذه التسعيرات تدريجيا.

– استغلال الأملاك المهملة والمعطلة بالاستفادة من مختلف الصيغ المتاحة كالاستغلال المباشر أو عن طريق التسيير المفوض بمختلف صوره وذلك حسب طبيعة كل عقار.

– يتوجب على الجهات الوصية ، القيام بالتدابير اللازمة للحد من العراقيل البيرقراطية التي تواجهها الجماعات المحلية عند التصرف في ماليتها المحلية، ونذكر على سبيل المثال أن معظم البلديات لا زالت تطبق مدونة الميزانية الصادرة سنة 1967 ولم تعمم عليها حتى مدونة سنة 1984، ومع هذا تم إصدار مدونة جديد سنة بموجب مرسوم رقم: 12-315 إلا أنها بقيت خارج الخدمة بسبب عدم صدور تعليمة وزارية مشتركة تحدد إجراءات تطبيقها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أمر رقم: 08-02،(2008). المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم: 42.
- أمر رقم: 15-01،(2015). المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية رقم: 40.
- بن الحاج جلول،ياسين،(2017). أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر. مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة،4(2)، 162-135.
- حمدي،معمر،(2018). إصلاحات المالية العامة في الجزائر كآلية لتصحيح عجز الجماعات المحلية. مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف،4(2)، 94-84.
- عباس الخفاجي، نعمة.والهيتي،صلاح الدين،(2009). تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر. الأردن: دار اليازوري.
- قانون رقم: 06-24،(2006). المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية رقم: 85.
- قانون رقم: 08-14،(2008). المتضمن قانون الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية رقم: 44.
- قانون رقم: 11-10،(2011). المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية رقم: 37.
- قانون رقم: 16-14،(2016). المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية رقم: 77.
- قانون رقم: 19-14،(2019). المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية رقم: 81.
- قانون رقم: 90-36،(1990). المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية رقم: 57.
- قديد، ياقوت. وبوقناديل،محمد،(2018). دور الإيرادات غير الجبائية في تعبئة الموارد المحلية للبلدية. مجلة التنمية الاقتصادية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة،2(1)، 342-335.
- لحول، كمال،(2017). إشكالية تعبئة الموارد المالية للبلدية بين الواقع وسبل التفعيل. المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، 7(1)، 204-187.
- مرغاد، لخضر،(2001). واقع المالية المحلية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير. جامعة الجزائر، الجزائر.

المراجع باللغة الفرنسية

- Bouhafs, A. (2018). La taxe d' habitation représenterait-elle un impot juste et rentable pour la fiscalité locale en Algérie?,مجلة التعمير والبناء, 2(6), 122-140.
- Boukheddimi, Kenza. (2012). La structure et le rendement de la fiscalité locale. Revue Algériènne de finances publiques , 2 (1), 336-350.
- Loin19-14, (2019). Portant loi de finances pour 2020, Journal offitiél n 81.
- Loin14-10, (2014). Portant loi de finances pour 2015, Journal offitiél n 78.

- Ordonnance n:15-01,(2015). Portan loi de finances complémentaire pour 2015,Journal offitiél n 40 .
- Ordonnance n76-101, (Edition2020). Portant code des impots directs et taxes assimilées, Journal offitiél n 102.
- Raymond, Muzellec. (2009). Finances publiques (éd. 15). Paris, France. Dalloz

قائمة اللاحق

الملحق رقم –01–: يبين الإيرادات الجبائية لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018

الإيرادات الجبائية	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
الضرائب المباشرة					
الرسم العقاري	19625522.93	15011953.30	19630449.61	20521300.05	17338963.74
رسم التطهير	4137704.75	6592768.59	–	–	7550953.61
الرسم على النشاط المهني	719278750.11	748490710.16	830207449.78	1100038178.32	1042919335.59
قسط البلدية من التسديد الجزافي	450464.10	–	–	–	–
ضرائب مباشرة أخرى	83253949.10	89579937.46	103417458.26	120311451.25	75698486.90
الضرائب غير المباشرة					
رسوم الذبح	5905357.00	–	483378.00	–	–
رسم الإقامة	–	–	–	335200.00	110000.00
رسوم الحفلات	21500.00	15000.00	16000.00	78500.00	61000.00
رسم الرخص العقارية	4466961.00	3370190.00	5506829.00	7022440.00	7135345.00
رسم الإعلانات	1970100.00	2931100.00	2279400.00	13350.00	15400.00
الرسم الإجمالي على الخدماتTVA	84758357.49	82266059.25	85546163.35	105120390.42	105840642.12

الملحق رقم –01–: يبينالإيرادات الجبائية لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018(تابع)

الإيرادات الجبائية	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018	
الضرائب المباشرة					
الرسم العقاري	31594826.36	15213815.57	16746296.81	25316799.00	
رسم التطهير	–	6698375.51	5852425.90	7589790.00	
الرسم على النشاط المهني	1173676302.36	899702354.22	973575227.87	1231162039.88	
قسط البلدية من التسديد الجزافي	–	–	–	–	
ضرائب مباشرة أخرى	123091909.00	238885525.99	256801166.15	259558923.63	
الضرائب غير المباشرة					
رسوم الذبح	–	–	–	–	
رسم الإقامة	–	–	302310.00	470520.00	
رسوم الحفلات	89700.00	147400.00	260800.00	309950.00	
رسم خاص على الرخص العقارية	7333974.00	9176070.00	11670000.00	12113187.00	
رسم الإعلانات والصفائح المهنية	37300.00	112590.00	132592.00	85765.00	
الرسم الإجمالي الوحيد على الخدمات(TVA)	133553077.97	120177255.85	124280701.76	125060012.36	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة لسنوات ما بين:2010-2018

الملحق رقم –02–: يبين نمو الموارد الذاتية غير الجبائية لبلدية البليدة لسنوات ما بين: 2010–2018

السنوات	الإيرادات الذاتية غير الجبائية	نسبة النمو مقارنة بالسنة السابقة	مقارنة نسبة نمو الإيرادات قبل وبعد انطلاق عملية إعادة التثمين
2010	16.198.493,60	–	متوسط الإيرادات الذاتية غير الجبائية للسنوات السابقة لعملية إعادة التثمين (من: 2010 إلى: 2016) = 15.846.172,79
2011	14.644.901,43	09,59 % ↓	
2012	18.412.041,00	25,72 % ↑	
2013	16.968.853,98	12,24 % ↓	
2014	13.655.133,94	15,48 % ↓	
2015	12.198.312,02	10,66 % ↓	
2016	19.567.688,57	61,15 % ↑	
2017	32.298.554,50	64,30 % ↑	متوسط الإيرادات الذاتية غير الجبائية للسنوات المعنية بإعادة التثمين (2017–2018)= 37.381.444,96 135,90 % ↑
2018	42.464.335,42	31,47 % ↑	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة لسنوات ما بين:2010–2018

الملحق رقم –03–: يبين الإيرادات الجبائية وغير الجبائية لبلدية البليدة ما بين سنتي: 2010–2018

السنوات	الإيرادات الجبائية		الإيرادات غير الجبائية		إجمالي الإيرادات	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
2010	923.688.666,50	98,23	16.198.493,60	1,72	939.887.160,10	100
2011	948.257.718,76	98,48	14.644.901,43	1,52	962.902.620,19	100
2012	1.047.087.128,00	98,27	18.412.041,00	1,73	1.065.499.169,00	100
2013	1.353.440.810,04	98,76	16.968.853,98	1,24	1.370.409.664.02	100
2014	1.256.670.126,96	98,92	13.655.133,94	1,08	1.270.325.260,90	100
2015	1.469.377.089,69	99,18	12.198.312,02	0,82	1.481.575.401,71	100
2016	1.290.113.387,14	98,50	19.567.688,57	1,50	1.309.681.075,71	100
2017	1.389.621.520,49	97,73	32.298.554,50	2,27	1.421.920.074,99	100
2018	1.661.666.986,87	97,50	42.464.335,42	2,50	1.704.131.322,29	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جداول متابعة تحصيل الإيرادات لبلدية البليدة لسنوات ما بين:2010–2018

احتسبنا نسبة نمو إجمالي الإيرادات للفترة المعنية بالتثمين (2017–2018) مقارنة بالفترة السابقة لها (2010–2016)كما يلي:

$$100 \times \left[1 - \frac{\text{متوسط إجمالي الإيرادات للفترة (2017–2018)}}{\text{متوسط إجمالي الإيرادات للفترة (2010–2016)}}\right]$$

$$100 \times \left[1 - \frac{1.563.025.698,6}{1.200.040.050,2}\right] = 30,24\%$$